



ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

إعلان حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات مستندة إلى الأدلة

أقرته الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

في ختام نقاش دام أسبوعاً حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين، ومع المدخلات المضافة للردود على الاستبيان (انظر أدناه)، من نتائج جلسة الاستماع البرلمانية السنوية لعام 2018 في الأمم المتحدة، بعنوان "لحو اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية: منظور برلماني"، والرؤى المكتسبة من النقاش التفاعلي مع رؤساء المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، نحن، البرلمانيين من جميع أنحاء العالم، أصدرنا الإعلان التالي.

إن الهجرة سمة هي من سمات الحضارة الإنسانية والتفاعل منذ زمن بعيد. إذا تمت إدارتها بشكل صحيح، فإنها تساهم في زيادة رفاه الإنسان وأن تكون الثروة للجميع، فهي توسع المعرفة وتقوي روابط التضامن الإنساني.

وبالمثل، فإن فرار اللاجئين من الاضطهاد والصراع ليس جديداً. وعندما يفر اللاجئون، فإن من يوفر لهم الحماية والمساعدة الذين يحتاجون إليها، يسهم في قضية الإنسانية وينبغي دعمهم في جهودهم من جانب المجتمع الدولي.

يتجاوز الناس الاختلافات الوطنية، ويتطلعون في كل مكان إلى الأشياء نفسها: حياة كريمة، صحة وتعليم جيدين، بيئة آمنة، مؤسسات ديمقراطية قوية، وقبل كل شيء السلام.

ومع ذلك، فإن النظام العالمي اليوم للمهاجرين لا يستغل دائماً الفوائد المحتملة للهجرة، ولا يقوم نظام اللاجئين الدولي بما يكفي لتخفيف الضغوط على أولئك الذين يستضيفون أعداداً كبيرة من اللاجئين. في كثير من الأحيان، يفشل النظامان في حماية أعداد متزايدة من

المهاجرين واللاجئين من التمييز أو الاستغلال أو غير ذلك من أشكال سوء المعاملة. حيث إن التكاليف البشرية والاقتصادية لهذا الفشل هائلة، وتتعارض مع رؤيتنا المشتركة لعالم مزدهر ومستدام وسلمي.

يظل جزء كبير من سياسة اللاجئين والهجرة اليوم خاضعاً للظروف، حيث تضع الدول حلولها الخاصة لمجموعة من المشكلات الشائعة. فنحن بحاجة إلى نظام أكثر تنسيقاً يجمع البلدان معاً حول حلول عملية تعمل لصالح الجميع. ولما كانت هذه واحدة من أهم القضايا التي تواجه بلداننا، فإننا نرحب ترحيباً حاراً بمبادرة الأمم المتحدة لصياغة اتفاقيتين عالميتين - واحدة للهجرة الآمنة، المنظمة والقانونية، والأخرى بشأن اللاجئين - اللتين ستعتمدهما الحكومات رسمياً في وقت لاحق من هذا العام.

وفي حين أننا نعترف بالفوارق القانونية الهامة بين المهاجرين واللاجئين، نرى العديد من القواسم المشتركة بين هاتين المجموعتين الكبيرتين، من حيث حاجتهما إلى الخدمات الأساسية وخوفهما من التمييز أو الاضطهاد غير القانوني. ونؤكد أن جميع الأشخاص الذين يتنقلون - من المهاجرين الطوعيين وغير الطوعيين، النظاميين وغير النظاميين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، والنازحين واللاجئين، بغض النظر عن دوافعهم الفردية للانتقال إلى بلدان أخرى - يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم، عملاً بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة. ويجب ألا نتغاضى عن التمييز ضد المهاجرين أو اللاجئين على أساس الثقافة، أو الجنس، أو العرق، أو الأصل الاثني أو الدين أو غير ذلك من الاختلافات. كما ينبغي علينا دعم الحماية المعززة للمهاجرين واللاجئين الأكثر ضعفاً، بدءاً بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن التحدي الذي يواجهنا، بوصفنا صنّاع السياسات، قادة الرأي وممثلي الشعب، هو التوفيق بين مصالحنا الوطنية على المدى القصير وبين هذه النظرة العالمية الطويلة الأمد التي تسعى إلى جني منافع الحراك البشري بطريقة منظمة. وإننا نؤمن بقوة بأن سياسات الهجرة، والجدل العام حول المهاجرين واللاجئين يجب أن تكون أكثر توازناً، وتعتمد على أساس الأدلة العملية لما يصلح وما لا يصلح. نحن ندرك أن التنوع يجعل بلادنا أقوى، وليس أضعف. وإننا ندين الاتجاه المقلق المتمثل في تحميل الأجانب المسؤولية عن مشاكل محلية ليس لهم علاقة بحدوثها. وإننا نؤكد واجبنا، بصفتنا أمناء للصالح العام، لتفادي اللغة التي توقد نار كراهية الأجانب والعنصرية.

والأهم من ذلك، إننا نتحمل مسؤولية العمل بحزم لمعالجة الأسباب الجذرية لأوضاع اللاجئين (بما في ذلك الاضطهاد والنزاع المسلح) والدوافع وراء الهجرة، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية. والقيام بذلك، سيؤكد على الحق في المغادرة وكذلك الحق في الإقامة في موطنهم الأصلي. وفي عالم يتسم بانخفاض الدخل، عدم المساواة في الثروات، تغير المناخ وإضعاف المؤسسات الديمقراطية، فإن الشعور بانعدام الأمن العميق من جانب أعداد متزايدة من الناس، هو السبب الذي يدفع الناس إلى الانتقال، وأحد الأسباب الرئيسية للاستجابة السلبية للمهاجرين واللاجئين. في العديد من البلدان، يجب أن تكون الاستجابة شاملة للجميع وتسعى إلى دعم رفاهية وازدهار جميع الناس - المواطنين وغير المواطنين على حد سواء - في كل مكان.

نؤكد من جديد، تعهدنا بالعمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعتمدة من الأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة المرافقة (SDGs). توفر أهداف التنمية المستدامة خريطة طريق واضحة لتحقيق الرخاء الشامل والمستدام للجميع، ومن خلال تمكين جميع البلدان اقتصادياً ومؤسسياً، ومن خلال تعزيز أسس السلام بين البلدان وداخلها، ستساعد أهداف التنمية المستدامة على معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين وتساعد في تحقيق توازن أفضل بين فوائد وتكاليف الهجرة، مثل الاستفادة من التحويلات المالية وتكاليف هجرة العقول بالنسبة للبلدان النامية. كما سيدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقاسماً أكثر عدلاً للمسؤولية التي تقع على عاتق جميع الدول تجاه المهاجرين واللاجئين.

كل هذه الإجراءات، مجتمعةً، سوف تسمح للناس بالانتقال اختياريًا، وليس نتيجة الحاجة، بالتالي تحتوي إلى حد كبير اختلال محتمل يمكن أن يأتي من حركة كبيرة لا يمكن التنبؤ بها للأشخاص ذوي الصدمات على مستوى المجتمع. وفي الوقت نفسه، ندرك أن إدماج المهاجرين واللاجئين ليس حدثاً، ولكنه عملية تتطلب وقتاً وجهداً. وعلى عكس رأس المال الجامد والسلع التي يمكن أن تتحرك بسرعة عبر الحدود، فإن الناس لديهم روابط عاطفية واحتياجات شخصية. ويجب أن نكون حساسين لهذا الأمر من منظور المجتمعات المضيفة والمهاجرين واللاجئين أنفسهم، من خلال تبني سياسات استباقية للتماسك الاجتماعي. مع ذلك، نجد بصفة عامة أن التكامل الكبير هو أمر ممكن ويعمل كما ينبغي في غالبية بلداننا.

وكما تبين الإحصاءات بوضوح، فإن نسبة ضئيلة للغاية من المهاجرين واللاجئين تشكل تهديداً للأمن القومي. وفي حين أن هذا الأمر بالغ الأهمية لنا جميعاً، فإننا نلتزم بالمساعدة في تبديد المفاهيم الخاطئة في الإعلام وفي الخطاب العام بأن المهاجرين واللاجئين يمثلون خطراً كبيراً. وفي الوقت نفسه، نلتزم بضمان أن تكون ضوابط الحدود وإجراءات القبول مصممة لكشف وتصفية الإرهابيين المحتملين وعناصر الجريمة المنظمة.

إننا ندرك أن وضع عوائق مصطنعة لهجرة الناس سيولد معاناة إنسانية وتوترات اجتماعية لا داعي لها. وإن الاستجابة للهجرة غير النظامية المتزايدة، تكمن في توليد مسارات أكثر انتظاماً للناس للعمل والعيش في بلدان المقصد بطرق مفيدة للطرفين. فليس كل المهاجرين يبحثون عن الإقامة الدائمة، ويمكن استيعاب العديد منها من خلال ترتيبات مؤقتة ومن خلال سياسات تسهل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. وفي الوقت نفسه، تحتاج بلدان المنشأ إلى بذل المزيد من الجهد للسماح للمهاجرين منها بالعودة.

المواثيق العالمية

إن الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، نظامية ومنتظمة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يجب أن يعزز كل منهما الآخر، ما يخلق إطاراً عملياً شاملاً لإدارة شتى أنواع التنقل البشري على نحو أكثر فعالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وهما بحاجة إلى تضمين المبدأ الرئيس المتمثل في تقاسم المسؤولية بين بلدان المنشأ والمقصد، وكذلك بين البلدان والمجتمع الدولي.

ولكي تكون الاتفاقيات فعالة، عليها – أولاً – أن تضع تعريفاً واضحاً للمهاجرين كفئة متميزة من اللاجئين، والتي ستكون مفيدة بشكل خاص في سياسة الاستهداف في التدفقات المختلطة، أو الفئات الجديدة الناشئة مثل الأشخاص الذين يفرون من عواقب تغير المناخ، أو النازحين

الذين لا يسهل دائماً تحديد وضعهم كمهاجرين أو كلاجئين. وتحتاج الاتفاقات إلى إعادة تأكيد جميع معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وتحتاج الاتفاقيات إلى إنشاء آليات مراجعة قوية لمساءلة الحكومات عن التزاماتها. إن دور البرلمانات كأصحاب مصلحة رئيسية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ كلاً من الاتفاقيتين، يتطلب أن يتم الاعتراف بهذا الدور تحديداً في النص. أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للاتفاقيات، كما يتبين من استقصائنا، فلا ينبغي استبعاد إمكانية وجود نظام ملزم قانوناً بشكل كلي.

أظهرت مناقشتنا دعماً كبيراً للأحكام المحددة التالية التي سيتم توضيحها في كلا الاتفاقيتين:

- يجب توليد المزيد من البيانات الأفضل حول المهاجرين واللاجئين، وتبادلها على جميع المستويات وطنياً وعالمياً، لإثراء النقاش العام والسياسات الوطنية ذات الصلة؛
- ينبغي التشجيع على إقامة شراكات مع السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة التي هي الأولى في الاستجابة لتدفق المهاجرين واللاجئين؛
- ينبغي تنفيذ تسجيل مواليد لأطفال المهاجرين كافةً واللاجئين لضمان حماية حقوقهم؛
- يجب وضع معيار دولي للممارسات الخاصة بالبلدان التي تتعامل مع المهاجرين المستضعفين، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم؛
- يجب وضع حد للاتجار بالبشر من خلال تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلاً عن تعزيز إنفاذ القوانين القائمة؛
- ينبغي ألا تستفرد سياسات الأمن القومي المهاجرين واللاجئين، بل ينبغي أن تهدف بدلاً من ذلك إلى اتباع نهج شامل لكشف العناصر الإجرامية ومحاكمتها في مجتمعاتنا ككل؛
- ينبغي توفير الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، الإسكان والدعم الغذائي لجميع اللاجئين والمهاجرين، إلى جانب وجود إطار حماية يحميهم من إنفاذ القانون؛
- ينبغي معاقبة خطاب وجرائم الكراهية المحددة بوضوح في القانون، مع تزويد دوائر إنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية بالأدوات اللازمة لمكافحة هذه الجرائم والمعاقبة عليها؛
- هناك حاجة إلى مزيد من دعم المجتمع الدولي لمساعدة البلدان على مواجهة التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين.

المهاجرون

فيما يتعلق تحديداً بالمهاجرين النظاميين وغير النظاميين، فإننا ندعم الأحكام التالية التي يجب أن تنعكس في الاتفاق العالمي للهجرة:

- يتعين على بلدان المنشأ والعبور والمقصد أن تتعاون بصورة وثيقة لتيسير حركة العمال المهاجرين، بما في ذلك عن طريق تيسير اعتماد الشهادات الأكاديمية والمهنية، عن طريق السماح بتحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي، وتخفيض تكلفة التحويلات؛
- ينبغي منح الجماعات المستضعفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حماية خاصة في سياسات الهجرة، وفي قانون مكافحة الاستغلال وسوء المعاملة؛

- يجب أن تتضمن سياسات الهجرة الوطنية مدخلات من المهاجرين أنفسهم، وضمان أن المهاجرين ليسوا عناصر سلبية، وإنما هم مشاركون فاعلون في المجتمعات التي يعيشون فيها؛
- يمكن أن تسهم الحصص الوطنية للمهاجرين العمال في زيادة القدرة على التنبؤ بتدفقات الهجرة، على الرغم من أن يبقى على عاتق كل بلد أن يقرر ما إذا كان سيتم إنشاء حصص أم لا؛
- ينبغي منح المهاجرين عموماً الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي في البلدان المضيفة لهم فقط عند الحصول على الجنسية فقط، على الرغم من أنه ينبغي النظر في بعض الأحكام المتعلقة بمشاركة المقيمين الدائمين.

اللاجئون

فيما يتعلق بالاتفاق العالمي للاجئين، نرحب بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين وأركانها الأربعة الرئيسية لتخفيف الضغط على البلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين، لتوفير حياة كريمة لجميع اللاجئين، لتسهيل إعادة التوطين في بلد ثالث، للإعداد لعودة اللاجئين إلى أوطانهم عندما تسمح الظروف بذلك.

- كما نوصي بإدراج الأحكام التالية في الوثيقة النهائية، التي تم الانتهاء منها:
- ينبغي أن يتمتع الأشخاص الفارين من النزاع بالحماية القانونية للاجئين بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين؛
- ينبغي، قدر الإمكان، تحفيز البلدان على منح الإقامة الدائمة للاجئين لمدة طويلة، في حين لا ينبغي حرمان أي لاجئ من حق العودة إلى الوطن؛
- يجب احترام حرية تنقل اللاجئين في البلدان المضيفة لهم في جميع الظروف؛
- تتطلب عودة اللاجئين وإعادة توطينهم، موافقتهم، ويتعين تنسيقها بعناية بين البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو البلدان الأخرى؛
- لا يمكن عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية إلا عندما يمكن ضمان جميع الحريات الأساسية والسلامة الشخصية؛
- ينبغي توجيه المزيد من التمويل لإيواء اللاجئين في البلدان المضيفة إلى البلدان النامية حيث تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين؛
- ينبغي تشجيع جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، على القيام بذلك.

سبل المضي قدماً

إلى جانب الحكومات والأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص، المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيكون للبرلمانات دور رئيس في تنفيذ الاتفاقيات العالمية.

مهمتنا كبرلمانيين، هي مساءلة الحكومات عن التزاماتها، والتأكد من توافق القوانين والموازنات مع تلك الالتزامات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشجع المجتمع الدولي والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمنا العالمية، على مواصلة العمل عن كثب مع برلماننا، وتعزيز قدراتنا المؤسسية لتصميم السياسات الملائمة للمهاجرين واللاجئين، والإشراف على هذه السياسات بفعالية.

والأهم من ذلك، أننا نلتزم بتحفيز النقاش بشأن المهاجرين واللاجئين الذي يُبنى على نقاط القوة لدى الناس وأحلامهم وتطلعاتهم، بغض النظر عن اختلافاتهم.

عندما تكون هناك جدران، سنعمل على بناء الجسور. وحيث يوجد خوف، سنسعى لاستعادة الأمل.

الاستبيان البرلماني عن المهاجرين واللاجئين

لضمان أقصى مساهمة برلمانية في هذا الإعلان والتي تتجاوز البيانات الرسمية التي تم الإدلاء بها خلال المناقشة العامة للجمعية العامة — 138، تمت دعوة جميع البرلمانيين المشاركين إلى الرد على استبيان عبر الإنترنت، تم إعداده بالتعاون مع First Contact، وهي مؤسسة استطلاع متخصصة في مجال السياسة العامة. كما تم توفير الاستبيان للمشاركين في جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2018 في الأمم المتحدة (22-23 شباط/فبراير 2018) وفي الاجتماع البرلماني في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (13 آذار/مارس).

تم تحليل مائتين وتسعة وثلاثين (239) استبيان من مندوبين يمثلون 84 دولة. وقد توزع المستجيبون بالتساوي بين أعضاء في الأحزاب الحاكمة وفي المعارضة / والمستقلين. وحدد 64 بالمائة من المستجيبين أنهم رجال، و33 بالمائة نساء و 3 بالمائة كنوع جنس آخر أو رفضوا تحديد نوع الجنس. يعتقد 79 بالمائة من المشاركين أن وجهات نظرهم تتماشى بشكل كبير مع آراء أعضاء حزبهم السياسي، وبلغ متوسط شغل الوظيفة للبرلمانيين الذين أجابوا على الاستبيان 8.2 سنة.

وصف المستجيبون بلدهم إما كبلد منشأ (24 بالمائة)، أو عبور (43 بالمائة)، أو مقصد (65 بالمائة) أو لا شيء (12٪)، أي ما مجموعه 144 بالمائة، وهذا يعكس الأدوار المتعددة التي يمكن لكل بلد لعبها في ظاهرة الهجرة. وأظهر الاستبيان مستوى عالياً من الدعم للاتفاق العالمي بشأن الهجرة والميثاق العالمي للاجئين، حيث أيد 86 بالمائة من المستجيبين بشدة، أو يؤيدون. وأبلغ المستجيبون عن مستوى أدنى (بنسبة 67 بالمائة) من الإلمام بالميثاق المقترح.

ويعتقد 91 بالمائة من المشاركين، أنه ينبغي أن يكون هناك معيار دولي للممارسة عند التعامل مع المهاجرين المستضعفين، بما في ذلك النساء والأطفال. ويعتقد 94 بالمائة أنه على البلدان أن تعمل على حماية المهاجرين من الاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي كلتا الحالتين، كان المستجيبون الذين يدعمون كلا "الاتفاقيين العالميين" يدعمون بقوة هذه التدابير.

ارتبط دعم الاتفاق العالمي ارتباطاً إيجابياً بالألفة؛ فقد أفاد المستجيبون بأنه من المؤلف جداً أو المؤلف إلى حد ما أن يكونوا داعمين بشكل أكثر من أولئك الذين لم يكن الأمر مؤلفاً بالنسبة لهم. وبالمثل، المستجيبون الذين أفادوا بأنه يُنظر للهجرة بشكل إيجابي في بلدهم من المرجح أن يدعموا الاتفاق العالمي، على الرغم من أن 45 بالمائة فقط ذكروا أنه يُنظر للهجرة بشكل إيجابي أو إيجابي إلى حد ما. وكانت إجابات 70 بالمائة موافق بشدة أو موافق على أن بلدهم يحتاج إلى إجراء مناقشة أكثر توازناً تستند إلى الأدلة بشأن مسألة الهجرة.

ويعتقد 51 بالمائة من المستجيبين أن الاتفاق يجب أن يكون ملزماً قانونياً، بينما يعتقد 36 بالمائة أنه ينبغي أن يكون طوعياً و 14 بالمائة لم يقرروا بعد. أعربت أقلية من المستجيبين عن تأييدها لاعتماد حصة من المهاجرين ليتم قبولهم، حيث أن 51 بالمائة "وافقوا بقوة"، و 26 بالمائة "وافقوا" على ذلك.

وعندما سئلوا متى ينبغي أن يشارك المهاجرون في صنع القرار السياسي في بلدهم، قال 68 بالمائة عندما يصبحون مواطنين، و 27 بالمائة عندما يكونون في وضع دائم و 5 بالمائة عند وصولهم.

وإذا أخذناها مجتمعةً، فإن ما ورد أعلاه يوحي بأنه على الرغم من وجود دعم واسع للاتفاق العالمي، إلا أن بعض الدعم المعبر عنه قد يكون مشروط اجتماعياً، وهناك قدر أقل من الدعم لتدابير ملزمة محددة على الدول الفردية أو إجراءات من شأنها أن تعطي المهاجرين مساواة في المشاركة مع المواطنين. وقد تكشف الأبحاث الإضافية أن معارضي "الاتفاق العالمي" أجابوا كمتردددين أو غير متآلفين أكثر منه معارضة الدولة أو عدم التركيز على الهجرة والميثاق العالمي. إن بناء الوعي من خلال التعليم المستمر للبرلمانيين سيؤثر بشكل إيجابي على النقاش.

وأفاد 73 بالمائة من المشاركين بأن الهجرة هي واحدة من أهم القضايا التي تواجه بلدهم، في حين قال 31 بالمائة فقط إن بلدهم على أتم الاستعداد للتعامل مع هذه القضية. وأفاد المستجيبون من إفريقيا بأنهم الأقل استعداداً (14 بالمائة) للتعامل مع الهجرة، بينما أفاد المستجيبون من أوروبا الغربية بأعلى مستويات الاستعداد (52 بالمائة). وعلى النقيض من ذلك، أفاد 56 بالمائة من المستجيبين بأن بلدانهم تقوم بعمل جيد في إدماج المهاجرين.

ويعتقد 75 بالمائة من المندوبين أن مسألة الهجرة هي مسؤولية كل دولة بمفردها والمجتمع الدولي على حد سواء، في حين يعتقد 13 بالمائة أنها تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة على حدة، و 12 بالمائة يعتقدون أنها في المقام الأول مسؤولية المجتمع الدولي. ومن المرجح أن يعتقد المستجيبون من بلدان العبور والبلدان الأقل استعداداً للتعامل مع الهجرة، أن المسؤولية عن مسألة الهجرة هي مسؤولية المجتمع الدولي أو المجتمع الدولي والبلد المضيف.

وكان لتنبؤات المستجيبين حول أعداد المهاجرين في المستقبل تأثير ضئيل على إدراكهم لأهمية المسألة أو دعمهم للاتفاق العالمي. فيعتقد أقل من نصف المستجيبين (48 بالمائة) أن عدد المهاجرين الوافدين إلى بلادهم سوف يزداد في المستقبل، بينما يعتقد 29 بالمائة أن هذا العدد سيبقى نفسه، كما يعتقد 23 بالمائة أن هذا العدد سينخفض. وعلى النقيض من ذلك،

يتوقع 72 بالمائة من المستجيبين زيادة عدد المهاجرين في العالم مستقبلاً، بينما يعتقد ما نسبته 9 بالمائة أن هذا العدد سيبقى على حاله، ويعتقد 19 في المائة أن هذا العدد سينخفض.